رسالة في

الرد على منكر المجاز

كتبها العبد الفقير : صالح بن عبد الرحمن بن سعد بن جبرين

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢] رسالة في الرَّد على مُنكر المَجاز

إنَّ الحمد لله نحمدهُ ونستعينهُ ونستغفرهُ ، له الحمدُ في الأولى والآخرة ، ونعوذ بالله مِن شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، مَن يهد الله فلا مضل له ، ومَن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمدًا عبدهُ ورسوله ، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ، تسليمًا كثيرًا إلى يوم نلقاهُ ، {سبحانك لا علم لنا إلاَّ ما علمتنا إنَّك أنتَ العليم الحكيم} ، أمَّا بعد :

فهذه رسالةٌ مختصرةٌ في الرد على مَن أنكر المجاز ، ونسَبَ إلى أهل السنَّة والجماعة القولَ بالإنكار ، عرضتُ فيها عدَّة مباحث ، نقلتُ فيها بعضًا مما احتجَّ به المخالفون لأهل السنَّة في إنكار المجاز ، ثم بيَّنتُ بطلان قولهم ، ونقلتُ كلام أهل السنَّة والجماعة في هذه المسألة .

وكنتُ قد كتبتُ مقالاً في نقد مفهوم الحقيقة والمجاز عند الشيخ تقي الدين ابن تيمية ، ثم رأيتُ أن أكتب هذه الرسالة لتشمل ما لم يشملهُ ذلك المقال ، ولتكون أعم مِن حيث المقصود ، ولأضيف بعضًا مِن المسائل الهامَّة ، ولأصحح بعضًا مِن الأخطاء التي كانت عندي . والله المستعان وعليه التكلان .

* * *

۞ المطلبُ الأوَّل : في بيان فساد مسلك مُنكر المجاز في التأويل ومخالفتهِ لفهم السلف والعلماء المهتدين بهديهم ، واتِّباعِهِ هَواه :

قال القاضي أبو يعلى رحمه الله : (واحتجَّ مخالفٌ بأنَّ المجاز كذبٌ ، لأنَّهُ يتناولُ الشيء على خلاف الوضع ، **والجواب** : أنَّ هذا **خرقُ الإجماع** ، لأنَّهم استحسنوا التكلم بالمجاز ، مع استقباحهم الكذب ، وعلى أنَّ الكذب يتناول الشيء على غير سبيل المطابقة ، والمجاز فيه تطابق الخبر مِن طريق العرف ، وإن كان لا يُطابق اللغة) انتهى [1] .

قلتُ : إنَّ الظواهر في النصوص الشرعيَّة كثيرًا ما تكونُ مجازيةً ، فمسلكُ مُنكر المجاز في تأويلها إنَّما هو خروجٌ عن الظاهر ، وعلى هذا فإنكار المجاز كذبٌ ، ومثال ذلك :

عندما يزعم النافي بأنَّ معنى قوله تعالى : {واسأل القريةَ} ، يعني واسأل القرية بمجموعها مِن حيطانٍ وطرقاتٍ وأفنية وما فيها مِن أنقاضٍ ومعالم !

وهذا قولٌ سخيفٌ ، منبعهُ الجهلُ والعصبيَّة ، وظاهرهُ المكابرة والكذبُ على الله تعالى .

ومِمن تأوَّل على هذا النحو مِن المعاصرين ، الدكتور الضويحي في كتابه "فتح الولي الناصر بشرح روضة الناظر" ، حيث قال :

---

[1] انظر العدَّة ج١/ص٤٢٥ ط.دار الكتب العلميَّة .

(والآيةُ الثانية ، وهي قوله سبحانهُ {واسأل القرية} هي مِن قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وذلك أسلوبٌ معروفٌ مِن أساليب اللغة العربيَّة ، والمُضاف المحذوف هنا مدلولٌ عليه بدلالة الاقتضاء ، وهذه الدلالة "دلالة التزام" ، وهي عندَ جمهور الأصوليين ليست مِن المجاز في شيء .

ويمكنُ أن يُقال : أنَّ الآية الكريمة لا حذف فيها ، لأنَّ السؤال موجَّهٌ إلى القريةِ ذاتها على الحقيقة ، وذلك أنَّ إخوة يوسف عليه السلام أرادوا مِن أبيهم أن يستوثق بشهادة الجماد على ثبوت صدقهم ، فكأنَّهم قالوا له : اسأل القرية التي لا تعقل ، وسيُنطقها الله تعالى معجزةً لك لأنَّك نبي ، وسيكون إنطاق الله تعالى لها برهانًا قاطعًا على صدقنا فيما قلناهُ وذكرناه) انتهى [(١)] .

قلتُ : وهذه تخاريفٌ وأكاذيب ، والعاقلُ يحمدُ الله على نعمة الاتباع للكتاب والسنَّة ومنهج السلف الصالح ، والبراءة مِن كل مقلدٍ أسلم عقلهُ للخلف رغبةً عن السلف .

والردُّ على ما ذكرهُ الدكتور يكون مِن أوجه :

الوجهُ الأوَّل : الاحتجاج بإجماع السلف على أنَّ المعنيَّ في الآيةِ أهلَ القريةِ ، لا القرية نفسها ، فلم يُروَ عن أحدٍ مِن سلف هذه الأُمَّة مِن الصحابة أو التابعين خلاف هذا ، وقولُ المخالف هنا مما تأباهُ العقول الراجحة ، فضلاً عن أن يكون ابتكارًا في تأويل الآية وشذوذًا .

[(١)] انظر كتابهُ "فتح الولي الناصر" ج١/ص٤٠٠ .

وسأنقل أقوال كبار الأئمة مِن السلف والمهتدين بهديهم ، في أنَّ تأويلَ الآيةِ هو أهل القرية ، لا القرية ذاتها :

* قال البخاري رحمهُ الله في صحيحهِ في كتاب التفسير : (بابٌ : {وإلى مدين أخاهم شعيبًا} أي : إلى أهل مدينَ ، لأنَّ مدينَ بلدٌ ، ومثلهُ {واسأل القريةَ} واسأل {العير} ، يعني أهل القرية والعير) انتهى .

* وقال الشافعي رحمهُ الله في كتاب الرسالة : (**"الصنفُ الذي يُبيِّنُ سياقهُ معناه"** : قال الله تبارك وتعالى وهو يحكي قولَ إخوة يوسف لأبيهم : {ما شهدنا إلا بما علمنا وما كنَّا للغيب حافظين * واسأل القرية التي كنَّا فيها والعير التي أقبلنا فيها وإنَّا لصادقون} ، فهذه الآيةُ في مثل معنى الآياتِ قبلها ، لا تختلفُ عندَ أهل العلم باللسان ، أنَّهم **إنَّما يُخاطبون أباهم بمسألةِ أهل القرية وأهل العير ، لأنَّ القريةَ والعير لا يُنبئانِ عن صدقهم**) انتهى [١] .

* وكذلك قال الإمام الطبري رحمه الله في تفسيرها : (فاسأل {القريةَ التي كنا فيها} وهي مصر ، يقول : سل مَن فيها مِن أهلها) [٢] .

* وكذلك قال الإمام البغوي رحمهُ الله في تفسيرها : ({واسأل القرية التي كنَّا فيها} ، أي : أهل القرية ، وهي مصر) انتهى [٣] .

[١] كتاب الرسالة ص (٦٤) تحقيق أحمد شاكر . ط.دار التأصيل .

[٢] تفسير الطبري ج١٣/ص٢٩٠ .

[٣] تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل ج٢/ص٤٨٦ ط.دار طيبة .

* وكذلك قال الإمام السمعاني رحمه الله في تفسيرها : (قوله تعالى {واسأل القرية التي كنَّا فيها} يعني : أهل القرية التي كنا فيها ، {والعير التي أقبلنا فيها} يعني : وأهل العير التي أقبلنا فيها ، أي كنا فيها) انتهى [1] .

الوجهُ الثاني : أنَّ ما ذكرهُ الدكتور في قوله (وهي عند جمهور الأصوليين ليست مِن المجاز في شيء) كذبٌ صراح ، بل هي عند كل الأصوليين مِن المجاز ، ويستدلون بها في بابه ، وبيننا وبينه كتبُ الأئمة ، ولا أدري كيف يجرؤ على هذا مع وضوح الأمر ، فهي مكابرةٌ حقيقية ودعوى عريضة .

الوجه الثالث : أنَّ الطالب في الآية هم إخوة يوسف ، فإنَّهم طلبوا مِن أبيهم أن يسأل أهل القرية لتكون شهادة أهل القرية دليلاً على صدقهم ، فلو قلنا أنَّهم طلبوا مِنه أن يسأل القرية ذاتها لفسد المعنى في السياق ، فكيف يطلبون المعجزة وقد فعلوا ما فعلوا بيوسف عليه السلام ؟ ولـمَّا قالوا لأبيهم {اسأل القرية} ردَّ عليهم بقوله {بل سوَّلت لكم أنفسكم أمرًا} فلِمَ قال هذا ولم يطلب المعجزة إن كانوا قد طلبوها ؟ فالأمر واضحٌ في أنَّهم أرادوا شهادة أهل القرية ، وليس للمعجزة ذكرٌ ، ولا شكَّ أنَّ مَن نفى المجاز في هذه الآية قد اتصف بالغفلة .

* ومما يلزمُ مُنكر المجاز التأويل الفاسد لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المتفق عليه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى

---

[1] تفسير السمعاني ج٢/ص٣٢٣ . ط.دار الكتب العلمية .

الله عليه وسلم : "لا تُشَدُّ الرحال إلاَّ إلى ثلاثة مسَاجِد ، المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى" [(١)] .

فيلـزم مُنكرَ المجاز القول بأنَّ السفر الذي لا تُشَدُّ فيه الرحال لا يدخل في النهي ، فلو سافرَ المرء بسيارةٍ مثلاً جازَ له أن يقصد غير هذه المساجد ، لأنَّهُ لا رَحْل للسيارات فالرحل للبعير وهو كالسرج للفرس ، ومِن المعلوم أنَّ هذا في الحديث مجازٌ ، قُصِدَ به السفر ، لا شد الرَّحل .

والأمثلة على هذه المسألة كثيرة ، ولا يقدر على حصرها أحد .

* * *

(١) الحديث متفقٌ عليه ، البخاري برقم (١١٨٩) باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة . ومسلم برقم (٣٣٨٤) باب لا تُشَدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجِد . وانظر شرح هذا الحديث في فتح الباري ج٣/ص٨٢ ط.دار السلام .

۞ المطلب الثاني : الرَّد على قولهم "لا سبيل إلى معرفة الحقيقة" أو لا سبيل إلى معرفة كون اللفظ وضعًا أولاً :

وهذا الاعتراض فيه شيء مِن الجهل بالمبادئ اللغوية المسلمة ، وأنا لم أجد مِن العلماء مَن احتج بهِ ، غير أنَّ بعض الأصوليين يذكر هذا الاعتراض على سبيل النقل لا الاعتبار ، ولم أجد مَن ينسبهُ إلى عالمٍ معتبر .

وقد ذكر الرد على هذا الاعتراض علماء الأصول ، مِنهم السَّرَخْسي رحمه الله ، حيث قال : (طريق معرفةِ الحقيقة السماع ، لأنَّ الأصل فيه الوضع ، ولا يصير ذلك معلومًا إلا بالسماع بمنزلة النصوص في أحكام الشرع ، وطريقُ الوقوف عليها السماع فقط) انتهى [١] .

قلتُ : والقرآنُ نزل بلغة العرب لا شكَّ في ذلك ولا ريب ، فما نقلهُ الثقاتُ مِن أرباب اللغة في الصدر الأوَّل بأنَّه وضعٌ أوَّل صارَ كذلك ، وهذا هو جهدهم في حفظ اللغة العربية والقرآن مِن التحريف واللحن ، ومِن هذا المنطلق انتشرت المعاجم اللغوية ، تحفظُ لنا أصول الألفاظ وتُبيِّن لنا ما استُغلِقَ مِن معانيها ، مستشهدةً بما ورد في لغة العرب مِن أشعار الجاهلية وأشعار بلغاء العرب وفصحائهم في الصدر الأول ممن سلمت لغتهم مِن اللحن والتحريف ، وقد كان المتقدمين مِن الأئمة يُصنِّفون في غريب الحديث مِن هذا المنطلق .

[١] انظر أصول السَّرَخْسي ج١/ص١٧٧ . ط.دار الكتب العلميَّة .

والمخالف لأهل السنة هنا ، بقوله "ليس هناك سبيلٌ إلى معرفة أصل اللفظ" ، يلزمهُ هدم اللغة التي حُفِظت لنا ، بل والطعنُ في حفاظها .

ومما يلزم هذا القول أيضًا ، إنكارُ النحو ، فعِلْمُ النحو فيه ما فيه مِن تقاسيمٍ واصطلاحات لم يعرفها السلف ولم يخطر لهم أبدًا إحداثها أو استخدامها ، وأئمة النحو إنَّما اصطلحوا عليها بعد الاستقراء في المسموعِ مِن لغة العرب ، اعتمادًا على الشعر والنثر المروي عن فصحاء العرب وبُلَغائهم ، ومخالف أهل السنَّة هنا يزعم بأنَّ العرب لم تكن تعرف المجاز ، فنقول له : ولم تكن العرب كذلك تعرف النحو وما فيه مِن مصطلحات كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والظرف وحروف الخفض والمبني والمُعرَب ونحو هذه المصطلحات . فينبغي على المخالف هنا إنكار هذا أيضًا وإلاَّ عُدَّ مكابرًا ، وقول المخالف هنا مما يُعلم فساده عند كل ذي عينين .

* * *

❁ المطلب الثالث : الرَّد على قولِهم "لم يقصد العلماء السَّابقين بالمجاز المجازَ الذي تذهبون إليه" :

وهذا اعتراضٌ أوردهُ مَن استوقفهُ الصريح مِن كلام العلماء السابقين المهتدين في إثبات وقوع المجاز والقول به ، فلم يجد بُدًّا مِن دفعه إلا بهذا بعد العجز عن تأويله وتحريفه في المعنى ، وقد استشهدتُ بكلامٍ للإمام الطبري رحمهُ الله تعالى حيث قال في تفسيرهِ جامع البيان : (وكانَ بعضُ أهل العربيَّةِ مِن أهل البصرة يقول : إنَّما قيلَ {وجَعَل القَمَرَ فيهِنَّ نورًا} **على المَجَاز** ، كما يُقَال : أتيتُ بني تميم ، وإنَّما أتى بعضُهم) انتهى [١] .

وقد نقلتُ هذا الكلام ، عندَ كلامِي عن ظهور مصطلح المَجاز ، ففي كلام الطبري رحمهُ الله دليلٌ على أنَّ مصطلح المجاز كان ظاهرًا في عصرِه ، أي في القرن الثالث ، فإنَّ الطبري رحمه الله مِن أهل القرن الثالث ، فقد عاش في القرن الثالث وتوفي في أوَّل القرن الرابع سنة ٣١٠هـ ، وهو يحكي عن أهل العربيَّة في عصرِهِ أنَّهم ذكروا "المجاز" بهذه التسمية ، وهذا يَردُّ قولَ الشيخ تقي الدين ابن تيمية ، لما قال : (فهذا التقسيمُ هو اصطلاحٌ حادثٌ بعدَ انقضاء القرون الثلاثة ...) [٢] .

---

[١] تفسير الطبري ج٢٣/ص٣٠٠ .

[٢] انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ج٧/ص٨٨ .

وهذا خطأ ظاهر ، فمصطلح المجاز قد وُجِدَ في القرن الثالث وليس بعد انقضائه ، بل وُجِدَ في القرن الثاني كما حدثني أحد المتخصصين في علم البيان ، ونحنُ نقولُ هذا مَعَ احتفاظنا بمكانةِ هذا الإمام الجليل ، فما مِن أحدٍ في الدنيا إلا وقد أخطأ ، وما زالَ الأئمةُ يُخطِّئون بعضهم في الفروع ويُبيِّنونَ الحق مِن الأقوال ، ولم تكن تخطئتهم طعنًا ولا انتقاصًا في المخطئ ، ولم يكونوا يَتعايَبونَ في ذلك أو يتعايرون ، فلا يلزمُ مِن التخطئة الطعن . وسأرد على ما ذكرهُ الإمام ابن تيمية في مطلبٍ مُستقل إن شاء الله تعالى .

وبالعودَةِ إلى الجواب عمَّا قال المُخالف ، حيثُ قال : "إن سلَّمنا لكم وجود المجاز في القرن الثالث فلا نُسلِّم أنَّ استخدامهم للفظ المجاز هو نفس المجاز الذي تقولون بهِ" ، والرَّدُّ على هذا الكلام مِن أربعةِ أوجه :

الوجه الأوَّل : أنَّ هذا نفيٌ مُجرَّدٌ عن الدليل ، والنافي يلزمهُ الدليل ، فلاشكَّ أنَّ دعوى المخالف هنا ضعيفة ، ولو قارَنَ المُخالفُ بين معنى المجاز الذي ذكرهُ الطبري رحمه الله وبين معنى المجاز الذي نذكرهُ نحنُ ، لوجَدَ أنَّ المعنيَّ عندنا بالمجاز هو عينُ معنى المجاز عند الطبري ، ولا يَقدِرُ المُخالفُ على المقارنة فإنَّهُ إن فعَل لزِمَهُ الاعتراف بصحة قولنا ولن يفعل عِنَادًا .

الوجهُ الثاني : أنَّنا عندما نُثبِتُ وقوع المجاز في اللغة ، فإنَّنا لا نقصد وجوده في لغة العرب بهذا اللفظ ، فإنَّ لفظ "المجاز" إنَّما هو اسمٌ لما اصطلحَ عليه أهل اللغة للتعبير عن أمرٍ علموهُ موجودًا في لغة العرب بعد الاستقراء والتتبع ،

ونحنُ إنَّما نريدُ إثبات حقيقة وقوع المجاز في لغة العرب ، سواء سُمِّي بالمجاز أم لم يُسمَّ بذلك ، فمُجرَّدُ الإشارة في كلام العرب إلى أنَّ اللفظ قد يَخرُجُ عن معناهُ الأصلي إلى معنىً آخر لقرينةٍ أو مُناسبة ، نعلمُ حينها أنَّهم يقولون بالمَجَاز ، سواء سَمَّوهُ بالمجاز أم لم يُسمُّوه به .

الوجهُ الثالث : أنَّ المجاز كما قُلنا اصطلاحٌ اصطلحَ عليه أهل هذا الفن ، وكل فنٍّ يقوم أهلهُ بالعنايةِ به وإشباعه بالتقاسيم لزيادةِ البيان فيهِ وتسهيله ، وكل فنٍّ يمرُّ مع تقدم الزمن بأطوار مُتعدِّدَة ، كفنِّ النحو ، ولك أن تقيسَ على هذا فنّ البلاغَة أو كما يُسمَّى علم البيان ، وهذه مقدِّمةٌ مُسلَّمٌ بها ، ولا يُنكرُها إلاَّ مَن خالفَ حسَّهُ وغالطَ في الحقائق نفسَه ، ومَن شَنَأَ هذا العِلم - أعني علم البلاغة والبيان - فإنَّهُ بجهلهِ أرادَ تجفيف الينابيع التي يستقي مِنها البُلَغاءُ والفُصَحاءُ محاسِن البيان ، ولاعتدى على عُلمَاء الإسلامِ كلهم بجهلهِ وتعدِّيهِ إلى ما لا يُحسِن ، فإنَّه أرَادَ أن يدفعَ النقصَ عن نفسِهِ ، فلم يجد بدًّا مِن نفيه كله ، وازدراء أهله والغَض مِنهم وإسقاطهم .

وبهذه المُقدِّمَة نعلم أنَّ العرب لم تعلَم بوجود الفِعل والفاعِل والمبتدأ والخبر وظرف المكان والزمان والمعرب والمبني في كلامها كمصطلحات ، ولا يُمكنُ لقائلٍ أبدًا أن يقول بأنَّ ما يعنيه المبتدأ والخبر وغيرها مِن الحقائق لم توجَد في كلام العَرَب ، فإنَّها موجودة لا شك ولا ريب ، ولكنَّها لم تُميَّز بهذه التسمية بقصد التقعيد ، إذ لم يكونوا بحاجَة إلى ذلك ولم يخطر لهم إحداثها ببال ، ولمَّا

توسَّعت رقعة الدولة الإسلامية واختلط العربُ بالعجم ، احتاج العَرَب إلى حفظ هذه اللغة مِن اللحن ، فوُضِعَت قواعد النحو ، ولكن لم تكن القواعد في أوَّل وضعها كالقواعد التي سَرَدَها المتأخرين ، فكذلك الحالُ في فنِّ البلاغَة والبيان ، فالمجازُ والتشبيه والاستعارة ، وسائر مصطلحات هذا الفن ، كلها وُضِعَت بعدَ الاستقراء ومرَّت بأطوار مُتعَدِّدَة ، ولن تجد التقاسيم التي أورَدَها الأوائل كالتقاسيم التي وُجِدَت في كلام المتأخرين . وبهذا نعلمُ أنَّ قولهم : "أثبِتوا لنا أنَّ المجاز المذكور في كلام الطبري أو غيرِهِ مِن المتقدمين هو نفس المجاز الذي تذهبون إليه" ضربٌ مِن التَّشَدُّق والمُكابرة والمُخالفة للحقائق البديهية .

الوجه الرابع : أنَّا لو حققنا كلام الطبري رحمهُ الله ، لوجدنا أنَّ المجاز المذكور فيه هو المجاز المعروف ، وأُعيدُ نقل الكلام مِن أجل التحقيق ، يقولُ رحمهُ الله : (وكانَ بعضُ أهل العربيَّةِ مِن أهل البصرة يقول : إنَّما قيلَ {وجَعَل القَمَرَ فيهِنَّ نورًا} على المَجَاز ، كما يُقَال : أتيتُ بني تميم ، وإنَّما أتى بعضُهم) انتهى .

فتمثيلهُ هنا على المجاز بقول القائل : "أتيتُ بني تميم" وهو يقصدُ إتيان بعضهم ، دليلٌ على أنَّهُ يقصِد ما يُعبِّر به المرء عن مرادِهِ باستعمالِ لفظٍ في غير موضِعهِ لمُناسبةٍ ظاهرةٍ للمُخاطَب ، وهذا مِن قبيل إطلاق الكل على البعض وهو نوعٌ مِن أنواع علائق التجوُّز الذي يذكرهُ أهل الأصول وأهل البلاغة .

وهذا المثال يَندرِجُ أيضًا تحت قسمٍ مِن أقسامِ المجاز ، وهو "المجاز الحكمي" ، فإنَّ "أتيتُ" أرادَ بها الإتيان الحقيقي ، و"بني تميم" أراد بهم بنو تميم حقيقةً ، فالمجازُ ليسَ في ذاتِ الألفاظ بل في حُكمِها ، أمَّا التجوزُ مثلاً بلفظ الأسد عن الشجاع فهو مجازٌ لفظي لا حكمي ، وهذه القواعد محلها كتب البيان ، وإلاَّ فالغرضُ مِن سردها هنا على سبيل الاختصار المناسبة ولا غير .

وقد اعترض آخرون مِن أهل الغفلة والمكابرة ، بقولهم : "ليسَ المجاز الذي يذكرهُ أهل اللغة هو نفسه المجاز الذي يذكرهُ أهل الأصول" ، ولولا المناسبة وفائدة الترتيب في الطرح لما ذكرتُ هذا الاعتراض ، ولتركتهُ معلقًا تهوي به الريح في مكانٍ سحيق ، فهو كلامٌ لا قيمة له ، لأنَّه مِن المعلوم عند كل أصولي بأنَّ اللغة العربية مِن الفنون التي يستمدُّ مِنها أصول الفقه ، وكثيرًا ما يحكي الأصوليون خلاف أهل اللغة في المباحث اللغوية في أصول الفقه ، وكثيرًا ما ينقل هؤلاء الأصوليون أقوال أهل اللغة ويرجحون مِنها ، والأمر هنا واضحٌ ، ومن أنكر فقد كابر .

* * *

❁ المطلب الرابع : الرَّد على قول الشيخ تقي الدين ابن تيمية أنَّ الاصطلاح حادثٌ بعد انقضاء القرون الثلاثة الأولى :

وهذا المبحثُ مهمٌ للغاية ، وهذه المسألة شائكةٌ وتحتاج إلى تفصيل ، أرجأتها لما ترتَّب عليها مِن اتهاماتٍ أطلقها المتعصبون لابن تيمية . وسأذكر الآن بعضًا مِن المقدمات الأبجدية ، ثم أشرع في الرد على قول الشيخ :

(١) المقدمة الأولى : لا يستطيع أحدٌ أن يُنكر بأنَّ جمهور أهل السنَّة قد قالوا بوقوع المجاز وأقروا به ، فمن وصف مِن مقلدة ابن تيمية مَن يُثبتُ المجاز بأنَّهم مبتدعة ، أو أنَّ إثبات المجاز يُفضي إلى البدعة ، لزمهُ تبديعُ أهل السنَّة كلهم ، وهذه جنايةٌ وعصبيَّة ، وقد وصف القاضي أبو يعلى في العدة مَن يُنكر المجاز بأنَّه مكابرٌ خارقٌ للإجماع .

(٢) المقدمة الثانية : لا يُنكر أحدٌ مِن أهل النظر والمعرفة ، أنَّ ابن تيمية أنكر المجاز لأنَّه يُفضي إلى البدعة ، والشيخ تقي الدين قد صرَّح بهذا في كتابه الإيمان لمَّا كان يردُّ على المرجئة ، وصراحة كلامه في ذاك الموضع لا يمكن لأحدٍ دفعها ، أمَّا اليوم فقد افترق مقلدة ابن تيمية في هذه المسألة إلى فرقتين :

الأولى : تُقرُّ بأنَّ ابن تيمية أنكر المجاز لأنَّه يُفضي إلى البدعة ، وهؤلاء قد بالغوا في التسفيه في المتقدمين مِن أهل السنَّة وبالغوا في الحط مِن مكانتهم ، وادَّعوا بأنَّه لم يحسن الرد على أهل البدع غير ابن تيمية .

والثانية : تُنكر ذلك ، وتدعي بأنَّ ابن تيمية أنكر المجاز لأنَّه بدعةٌ بنفسه ، وهذا الأخير مغالطٌ جاهل ، فالبدعة المذمومة إنَّما تكون في الشرع ، وهذا تقسيمٌ لغويٌ أجنبيٌ عن قواعد التبديع والتفسيق !

فهذه هي المقدمات التي لا يقدر على الجدال فيها أحد ، وخصوم أهل السنَّة في هذه المسألة عنها عاجزين .

أمَّا كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله في مسألة حدوث الاصطلاح ، فقد قال : (فهذا التقسيمُ حادثٌ **بعد انقضاء القرون الثلاثة** ...) [1] .

فنقول : انقضاء القرون الثلاثة يعني بأنَّ الاصطلاح لم يظهر إلاَّ في القرن الرابع ، وهذا خطأ ظاهر ، فإنَّ المجاز كاصطلاح كان ظاهرًا في القرن الثالث ، وسأنقل شيئًا يسيرًا مِن كلام الأئمة في ذلك القرن :

* قال المُبرِّد رحمه الله في كتابه "الكامل في اللغة والأدب" : (ونذكرُ آياتٍ مِن القرآن ربما غلَطَ في مجازها النحويون ، قال الله عزَّ وجل : {إنَّما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه} مجازُ الآيةِ ، إنَّ المفعول الأوَّل محذوف ، ومعناهُ يخوِّفكم مِن أوليائه . وفي القرآن : {فمن شَهِدَ مِنكم الشهرَ فليصمهُ} ، والشهرُ لا يغيبُ عنهُ أحد ، ومجازُ الآيةِ : فمن كان مِنكم شاهدًا بلده في الشهر

[1] مجموع الفتاوى ج٧/ص٨٨ ، وكتاب الإيمان ص٧٣ ط.المكتب الإسلامي .

فليصمهُ ، والتقدير : فمن شهد مِنكم أي فمن كان شاهدًا في شهر رمضان فليصمهُ ، نصبَ الظروف لا نصب المفعول به ...) [١] .

قلتُ : فهذا الإمام المبرِّد مِن أئمة اللغة في القرن الثالث ، وقد عاش في القرن الثالث وتوفي فيه سنة ٢٨٥هـ ، وقد ذكر أمر المجاز في آياتٍ مجازيَّة .

وقد وَجَدتُ الكثير مِن الإشارات إلى المجاز في كتابهِ "المقتضب" فإنَّه كثيرًا ما يذكر في إعراب كلمة ما أنَّها مجازيةً أو وقوعها مجازي . ولا عجب ، فإنَّ علم البيان مرتبطٌ بالنحو ، إذ الإعرابُ الإبانَةُ ، وعلم البيان يهتمُّ بالقول الفصل والكلام الجزل .

* وكذلك الإمام ابن قتيبة الدِّينَوَري رحمهُ الله في كتابهِ المشهور "تأويل مشكل القرآن" ، فقد أفردَ المجاز بالبحث وعقد له بابًا خاصًا ، فقال : (بابُ القول في المجاز) ، وقد ذكر الإمام رحمهُ الله أنواع المجاز وأقسامهُ في هذا الباب ، وفصل في المجاز تفصيلاً حسنًا ، ثم قال فيه : (وقد تبيَّن لمن عَرَفَ اللغة ، أنَّ القولَ يقعُ فيهِ المجاز ، فيُقال : قالَ الحائطُ فمالَ ، وقُل برأسِكَ إليَّ ، أي أمِلهُ ، وقالت الناقةُ وقالَ البعيرُ . ولا يُقالُ في مثل هذا المعنى : تكلَّمَ ، ولا يُعقَلُ الكلامُ إلاَّ بالنطق بعينِهِ ...) [٢] .

---

[١] انظر كتاب الكامل للمبرِّد ص٣٩٣ ط.مؤسسة المعارف .

[٢] انظر كتابهُ تأويل مشكل القرآن ص (٧٣) ط.دار الكتب العلميَّة .

وابن قتيبة رحمه الله ، مِن جهابذة اللغة ، وهو مِن أهل القرن الثالث ، وقد توفي فيه سنة ٢٧٦ هـ .

* وكذلك الإمام الشافعي رحمه الله في كتابهِ "الرسالة" ، صرَّح بوقوع المجاز ولكنه لم يُسمِّهِ مجازًا ، وقد عقد له بابًا خاصًا ، فقال : ("باب **الصِّنف الذي يُبيِّنُ سياقةُ معناه**" :

قال اللهُ تبارك وتعالى : {واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يَعدون في السبت إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شُرَّعًا ويوم لا يَسبِتون لا تأتيهم كذلك نَبلُوهُم بما كانوا يفسقون} فابتدأ جلَّ ثناؤه ذكرَ الأمرِ بمسألتهم عن القريةِ الحاضرة البحر ، فلمَّا قال : {إذ يعدون في السبت} الآية : دلَّ على أنَّهُ إنَّما أرادَ أهلَ القرية ، لأنَّ القرية لا تكونُ عادِيَةً ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره ، وأنَّهُ إنَّما أرادَ بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون .

وقال : {وكم قصمنا مِن قريةٍ كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قومًا آخرين * فلما أحسوا بأسنا إذا هم مِنها يركضون} ، وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها ، فذكر قصمَ القرية ، فلما ذكر أنَّها ظالمة بانَ للسامع أنَّ الظالم إنَّما هم أهلها ، دونَ منازِلها التي لا تَظلِم ، ولما ذكر القوم المنشئين بعدها وذكر إحساسهم البأس عند القصم ، أحاطَ العلمُ أنَّه إنَّما أحسَّ البأس مَن يعرف البأس مِن الآدميين .

"الصنفُ الذي **يَدلُّ لفظهُ على باطنهِ دونَ ظاهره**" .

قال الله تباركَ وتعالى وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم : {وما شهدنا إلاَّ بما علمنا وما كنا للغيب حافظين * واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وإنا لصادقون} فهذه الآية في مثل معنى الآيات التي قبلها ، لا تختلف عند أهل العلم باللسان أنَّهم إنَّما يخاطبون أباهُم بمسألةِ أهل القرية وأهل العير ، لأنَّ القرية والعير لا يُنبئانِ عن صدقهم) انتهى [١] .

فهذا هو الإمام الشافعي رحمه الله يُقرُّ بصراحة أنَّ الألفاظ تُستعملُ في غير موضوعاتها الأصليَّة ويرادُ بها غير الظاهر لمناسبةٍ أو قرينة عند المخاطب ، وعنوان الباب خيرُ دليل ، وهذا هو مجازُنا وإن لم يسمِّهِ مجازًا ، بل وقوله (لا تختلف عند أهل العلم باللسان أنَّهم إنَّما يخاطبون أباهُم بمسألةِ أهل القرية وأهل العير) دليلٌ على عدم الخلاف في تأويل الآية عند المتقدمين مِن العلماء .

وقد اعترض في هذه المسألة مِن المتعصبة للإمام ابن تيمية قومٌ مِن أهل الغفلة والمكابرة ، فقالوا : ليس القرنُ في كلام ابن تيمية هو القرن الذي تقصدهُ أنت ، فالقرنُ في كلام ابن تيمية هو على معناه في اللغة ، فالقرن في اللغة : الأمَّة تأتي بعد الأمة أو أهل زمانٍ واحد ، واستشهدَ بقول النبي صلى الله عليه وسلم : "خيرُ الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم" ، وابن تيمية يقصد القرن بهذا المعنى ، فيكون المعنى قرنُ الصحابة وقرن التابعين وقرن أتباع التابعين ، وهذا هو الأقربُ إلى معنى الطبقة .

---

[١] الرسالة ص (٦٢) . ط.دار التأصيل .

ويرد على هؤلاء بأوجهٍ مِن الحجج :

فالوجهُ الأوَّل : أنَّ ابن تيمية لم يصرح بهذا المعنى ، وما حدَّ ابن تيمية القرن الذي يقصدهُ بهذا ، فتأويل كلامه بهذا تعسفٌ لا عبرة به ، وإن كان يقصد بالقرن هنا الطبقة ، فلا يسوغ حينئذٍ ضبطُ ظهور المجاز بهذا القرن ، لأنَّ الطبقة تتداخل ، فقد تجد التابعي في نفس زمان الصحابي ، وقد تجد تابعيًا في نفس زمان تابع التابعي ، فإن قلنا بأنَّ المجاز لم يظهر إلا في القرن الثالث مثلاً فسيكون كلامنا غير صحيح .

أمَّا إن اعتبرنا ظهور المجاز بمعنى القرن المعروف ، وهو ما يُقدَّر بالسنين سواء كان مئة أو نحو ذلك ، فيصح حينئذٍ ضبطُ ظهور المجاز إن ضُبِط .

والمقامُ في مسألتنا مقامُ ضبط ، فلا يصحُّ تفسير القرن هنا بمعناه في الأصل اللغوي ، فأمَّا قوله تعالى : {ألم يروا كم أهلكنا قبلهم مِن قرنٍ} ، وقوله تعالى : {ثمَّ أنشأنا مِن بعدهم قرونًا آخرين} ، فهنا جاء التعبير عن الأمم بالقرن ، لأنَّه ليس مقام ضبط وتقدير .

أمَّا لو تكلم الأئمة عن تحديد زمانٍ معيَّن ، كقولهم "القرن الخامس الهجري" ، فهم يقصدون المئة الخامسة مِن التاريخ الهجري ، ولا يقصدون الطبقة أو القوم أو الأمَّة الذين جمعهم مكان أو زمان .

ومِن ذلك تصنيف بعض الأئمة كتبهم على هذا النحو ، فكتاب : "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" للإمام السخاوي يقصد به القرن المعروف

الذي يُقــدر بمئة سنة تقريبًا ، وكذلك كتاب : "الدرر الكامنة بأعيان المئة الثامنة" لابن حجر ، وكذلك كتاب : "البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع" للشوكاني .

وهذا المعنى للقرن معروفٌ في لغة العرب وقد وردَ في السُّنَّة ، وهو معروفٌ عند العلماء وسائر الناس ، وقد ضبطهُ كثيرٌ مِن الأئمة وقرَّروا معناه .

قال الإمام ابن كثير رحمة الله عليه في كتابهِ "البداية والنهاية" : (ذكرُ الإخبارِ بانخرامِ قرنِهِ عليه الصلاةُ والسلام بعد مئة سنةٍ مِن ليلة إخبارهِ فكان كما أخبر :

ثبتَ في الصحيحين مِن حديث الزهري عن سالم وأبي بكر بن سليمان بن أبي خيثمة ، عن عبد الله بن عمر قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في ليلةٍ في آخر عمره ، فلمَّا سلَّم قام فقال : "أرأيتم ليلتكم هذه ؟ فإنَّ على رأسِ مئة سنةٍ مِنها لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحدٌ" ، قال عمر : فَوَهَل الناسُ في مقالةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلى ما يتحدثون مِن هذه الأحاديث عن مئة سنة ، وإنَّما يريدُ بذلك أنَّها تخرمُ ذلك القرن . وفي رواية : إنَّما أرادَ رسول الله صلى الله عليه وسلم انخرام قرنهِ ... حديثٌ آخر : قال محمَّد بن عمر الواقدي : حدثني شُريح بن يزيد عن إبراهيم بن محمد بن زياد الألهاني ، عن أبيه ، عن عبد الله بن بُسر ، قال : وضعَ رسول الله صلى

الله عليه وسلم يدهُ على رأسي وقال : "هذا الغلامُ يعيشُ قرنًا" قال : فعاش مئة سنة .

وقد رواهُ البخاريُّ في التاريخ عن أبي حيوة شُريح بن يزيدٍ به فذكرهُ . قال : وزادَ غيرهُ : وكان في وجهه ثؤلولٌ ، فقال : "ولا يموتُ حتى يذهب الثؤلول مِن وجهه" ، فلم يمت حتى ذهبَ الثؤلول مِن وجهه . وهذا إسنادٌ على شرط السنن ، ولم يُخرجوه .

ورواهُ البيهقي : عن الحاكم عن محمد بن المؤمل بن الحسن بن عيسى ، عن الفضل بن محرز الشعراني ، حدثنا حيوة بن شُريح ، عن إبراهيم بن محمد بن زياد الألهاني عن أبيه ، عن عبد الله بن بُسر : أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : "يعيشُ هذا الغلام قرنًا" فعاشَ مئة سنة . قال الواقدي وغيرُ واحد : توفي عبد الله بن بُسر بحمص سنة ثمان وثمانين عن أربع وتسعين ، وهو آخر مَن بقي مِن الصحابة بالشام) انتهى [(١)] .

هذا وإنَّ معرفة وقت ظهور المجاز ليس فيه كبير فائدة ، إلاَّ أنَّ الشيخ تقي الدين ابن تيمية قد خاض فيه ، فاحتاج الأمر إلى النظر .

---

(١) انظر "البداية والنهاية" ج٦/ص٣٥٨ ط.دار ابن كثير .

والوجهُ الثاني : أنَّ ابن تيمية نفسه فسَّر القرن الذي ورد في كلامه بما هو معروفٌ للتقدير والضبط ، فقال رحمه الله : (... فإنَّ تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنَّما اشتهر في **المئة الرابعة** ...) [1] ، فكفى بالمتعصب مكابرةً وغرورًا .

هذه نهايةُ الرسالة ، وصلى الله على نبينا محمد ،

كتبهُ : صالح بن عبد الرحمن بن سعد بن جبرين .

Saleh_al_jibreen@hotmail.com

http://albahethalsalafi.blogspot.com

[1] مجموع الفتاوى ج٧/ص٨٩ .